الفصل الخامس

فاروق يمهد للثورة

obeikandl.com

إن كل الدلائل والمقدمات تنبيء بأن فاروق كان يمهد لثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، فإن تاريخه في الملك كان يتطور يوماً بعد يوم إلي حيث يجعل هذه الثورة أمراً محتوماً وتصرفاته، وخاصة في أواخر عهده، كانت تدفع الشعب والجيش إلي الثورة دفعاً.

وقد انتهي حكمه في ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢، على يد الثورة. فمن واجبنا أن نؤرخ له كما أرخنا لأبيه الملك أحمد فؤاد من قبل[٤٢] ونبين كيف أن تاريخه كان تمهيداً للثورة.

نشأته الأولي

ولد فاروق في ١١ فبراير سنة ١٩٢٠، وهو ابن الملك أحمد فؤاد من زوجته الملكة السابقة نازلي صبرى بنت عبد الرحيم صبرى باشا.

وبدا في ملابسات ولادته وولايته للعهد مبلغ التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية، وسيطرته عليها، فقد اجتمع مجلس الوزراء عندما بلغه نبأ مولده، وقرر إبلاغ النبأ إلي المدير و المحافظين: ثم إلي المندوب السامي البريطاني (اللورد اللنبي)؛ وإلي وزارة الخارجية البريطانية.

وكان الولاء للاستعمار البريطاني هو الذى أملي مجلس الوزراء هذا القرار الشاذ، إذ أبلغ نبأ مولد فاروق إلي المندوب السامي البريطاني وحده دون معتمدى الدول الأجنبية. ثم إلي وزارة خارجية بريطانيا دون غيرها من الدول.

وفي الوقت الذى أحيط به مولد فاروق بهذه المظاهر الاستعمارية المهينة، المنافية للكرامة القومية، فإن الولاء للاستعمار جعل السلطان (الملك) فؤاد والوزاراء يجمحون عن المناداة بفاروق ولياً للعهد، انتظاراً لصدور الأمر بذلك من لندن!

وانتهزت الحكومة البريطانية من ناحيتها فرصة مولد فاروق، وارادت أن تعلن عن مظهر من مظاهر الحماية بتدخلها في تقرير وارثة العرش، إذ لم يكن قد بت بعد في أمر ولاية العهد في ظل الحماية البريطانية، وإذ رأت أن السلطان (الملك) فؤاد لم يعلن تلقيب أبنه ولياً للعهد، فقد وضعت هي نظام توارث العرض وأعلنت فاروقاً ولياً للعهد. وذلك في خطاب بعث به اللورد اللنبي إلي السلطات فؤاد في ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠. هذا نصه.

---

[٤٢] -راجع ترجمتنا للملك أحمد فؤاد في الجزء الثاني من كتاب في أعقاب الثورة– ثورة سنة ١٩١٩– الفصل السادس طبعة سنة ١٩٤٩.

(دار الحماية في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠).

(يا صاحب العظمة إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلي النظر في نظام وراثة السلطنة المصرية. وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر فالأكبر من أولاده وهكذا. وإن لم يوجد فيمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم في حق تقليد السلطنة المصرية.

(وإني مع تقديمي النهائي لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسي بانتهاز هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادى الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التي تقتضيها مصالح بريطانيا العظمي ومصر ستكون دائماً محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين.

(ولي الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص)

القاهرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

(أللنبي فيلد مارشال)

جميع حقوقها السياسية، وبما أن الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وأنها لا تعترف لإنكلترا بمركز خاص في مصر يخولها أى حق أو أية صفة للتدخل في شؤون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره، وكذلك بما أن الأمة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضي باستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب باحتلال أو حماية أووصاية أو أى تدخل اجنبي.

(فالجنة الإدارية للحزب الوطني ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسي يراد به الافتئات على حقوق البلاد كلها أو بعضها، لذلك قررت بالإجماع

أولاً: الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها.

ثانياً: تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العاملين الممثلين لها في مثر هذا القرار لإبلاغه إلي حكوماتهم.

وتفضلوا إلخ.)

وكيل الحزب الوطني على فهمي كامل [٤٣]

[٤٣] -(كتابنا) ثورة سنة ١٩١٩ ج٢ ص ١٠٤ (طبعة سابقة)

وتلك كانت أول مرة (وآخر مرة) يعين فيها ولي عهد الدولة المصرية بقرار من الحكومة البريطانية.

وليس من قبيل المصادفات المحض أن هذا الذى عين ولياً للعهد بإرادة بريطانيا هو الذى خلع من العرش في ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢ بإرادة الشعب المصري، لأنه ولا ريب كان يشعر في خاصة نفسه أنه مدين بمركزه لبريطانيا، ولعل هذا الشعور من الأسباب التي ظهر أثرها في نفسه على مر الزمن وباعدت بينه وبين الشعب.

تربيته وتعليمه

لم يجد فاروق منذ نشأته تربية طيبة صالحة، ولا تلقي تعليماً صحيحاً نافعاً، فقد كانت تربيته في السراى، بين الخدم والحاشية الذى كانوا يحيطونه بمظاهر الملق والتعظمي والتأليه، فنشأ في بيئة بعثت فيه نزعة التعالي على الشعب.

هذا إلي ن والده الملك فؤاد كان يشرف بنفسه على تربيته، وكان يغرس في نفسه هذه النزعة التي كانت منهاجه منذ تولي العرش، إذ لم يكن قط ملكاً ديمقراطياً.[٤٤]

وكان لفاروق مدرسون خصوصيون يتناوبون تعليمه في السراى، وكان تعليماً سطحياً ناقصا.

وفي اكتوبر سنة ١٩٣٥ أرسلة أبوه إلي إنجلترا ليتم تعليمه بها، وأدخله كلية وولوتش الحربية بلندن، وأسكنه وحاشيته قصراً فخماً عرف بقصر كنرى هاوس بضواحي لندن.

وكان رائده في هذه لرحلة القصيرة من التعليم الفريق عزيز المصرى، وأحمد محمد حسنين.

كان عزيز المصرى يحاول أن ينشيء فاروق النشأة الأخلاقية الفاضلة، البعيدة عن الرذائل، ولكن أحمد حسنين كان على العكس يتملق غرائز الأمير الشاب، ويحبب إليه حياة الأنطلاق الذى لا يحده قيد من فضيلة أو خلق طيب، وعلى يده عرف فاروق مزالق الهوى والعبث في لندن، وهو بعد في تلك السن المبكرة، واشترك معه في هذا التوجيه السيء الضابط عمر فتحي (الفريق فيما بعد) وكان حاشية فاروق.

---

[٤٤] –راجع في ذلك الجزء الأول الثاني من كتابنا (في أعقاب الثورة)

ولم يلبث عزيز المصرى أن ضاق ذرعاً بانحراف فاروق وإعراضه عن نصائحه، فأبت كرامته أن يستمر في مهمته، وخاصة بعد أن وقف له حمد حسنين وعمر فتحي بالمرصاد وأوغروا عليه صدر فاروق، فتركه يستحوذان عليه ويسيران به في مهاوى الانحراف والرذيلة.

ولم يقم في إنجلترا إلا سبعة اشهر، إذ غادرها عقب وفاة والده.

ولايته الملك

توفي الملك أحمد فؤاد في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وفي اليوم نفسه نودى بفاروق ملكاً لمصر، وكان لما يزل في إنجلترا، فلما بلغه نهي والده حضر إلي مصر على عجل، فبلغ العاصمة يوم ٦ مايو سنة ١٩٣٦ وهو في بداية السابعة عشرة من عمره، وكانت وزارة على ماهر الأولي تتولي الحكم منذ اواخر عهد الملك فؤاد، وإذ كان فاروق لم يبلغ بعد سن الرشد، فقد أصدر مجلس الوزارة بياناً بتولي هذا المجلس سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلي أن يسلم مقاليدها إلي مجلس الوصاية على العرش.

وتولي مجلس الوصاية هذه السلطات إلي أن أتم فاروق ثمانية عشر عاماً هجرية يوم ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧، فتولي سلطاته الدستورية من ذلك اليوم.

وحينما تولي الملك كان الشعب يؤمل فيه الخير، ويتفاءل به تفاؤلاً كبيراً، وقد استقبله من يوم نزوله إلي الإسكندرية حتي وصوله إلي العاصمة ثم إلي قصر عابدين، بأعظم مظاهر الفرح والأمل الفياض، وابتهج بتبوئه العرش ابتهاجاً شديداً، وقلما وجد ملك شاب من عطف الشعب ومحبته مثلما وجد فاروق من الشعب المصرى حين تبوأ العرش.

زواجه الأول

وفي ٢٠ يناير سنة ١٩٣٨ تزوج للمرة الأولي بالأنسة صافيناز (الملكة السابقة فريدة) كريمة يوسف ذو الفقار وكيل محكمة الاستئناف المختلطة وقتئذ.

وبدا زواجه المبكر – على الأقل في الظاهر – على اعتزامه سلوك سبيل الاستقامة في حياته الخاصة، وهذا ما حببه إلي الشعب

وكان هذا الاختيار في الزواج اختياراً موفقاً، فإن شخصية الملكة فريدة وما اتصفت به من الاستقامة والفضائل جعلها موضع التقدير والعطف من الشعب، وقد رزق منها ببنات ثلاث هن فريال وفوزية وفادية.

على أن هذه الحياة الزوجية لم تلبث مع الزمن أن تصدعت، بما لمحته الملكة فريدة من انحراف فاروق إلي مهاوى الرذيلة والفساد، واتصاله بالعشيقات والخليلات، واحدة تلو الأخرى، ولم تيستر في فساده. بل بدا عليه الجهر به وعدم المبالاة بالتقاليد الاجتماعية والأخلاقية، وبلغ به الاستهتار أن اتخذ من القصور الملكية موطناً لفساده ونزواته.

وشهدت الملكة فريدة عن كثب بعد هذه المظاهرة الآثمة، وكظمت غيظها مراعاة لسمعة الملك، وإبقاء على حياة الزوجية، ولكنه تمادى في غيه، ثم اجتمع إلي فساد قسوته معها وسوء معاملته لها، وصبرت طويلاً على ذلك كله، حتى طفح الكيل، ولم يبق في قوس الصبر منزع، فانفصمت عرى الزوجية بينهما بالطلاق في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨.

وكان هذا الطلاق وما استفاض من مقدماته وملابساته، من الأسباب التي غضبت من مكانه فاروق عند الشعب، وجعلت الألسنة تلوك أنباء استهتاره وفساده، وكانت هذه الأنباء تتردد بين الناس، وهم بين مصدق لها ومكذب، فجاء الطلاق مثبتاً صدقها.

زواجه الثاني

وظل فاروق عزباً عدة سنين، زاد فيها مجونه وفساده، ثم تزوج للمرة الثانية في ٦ مايو سنة ١٩٥١ من الآنسة ناريمان كريمة حسين فهمي صادق سكرتير عام وزارة المواصلات.

وكان زواجه بها أشبه بحادثة من حوادث خطف النساء التي تروى عن الملوك والأمراء في القرون الوسطي، ذلك أنه اختارها زوجه له على الرغم من أنها كانت مخطوبة فعلا للدكتور محمد زكي هاشم (المندوب وقتئذ بمجلس الدولة)، وقد حدد اليوم الذى يعقد فيه الزواج، وأرسلا بطاقات الدعوة لحضور حفلة قرانهما.

ولكن فاروق رأى الآنسة في دكان أحمد نجيب الجواهرجي تاجر المجوهرات ولعل هناك ترتيباً قد أتخذ ليراها في هذا الدكان، فأعجبته، فاعتزم على الزواج بها، مع علمه أنها مخطوبة لغيره، وقد أمرها وأمر والديها بفسخ الخطبة ورد دبلة الخطوبة وقطع صلاتها بخطيبها، وأعلن فاروق بعد ذلك أنه سيخطبها.

ولما ترامت أنباء هذه الحادثة، كاد الناس لا يصدقونها لغرابتها وما انطوت عليه من الدلائل الخطف والغصب. ومجافاتها للإنسانية والأخلاق الحميدة.

ولكن لم تكن تمضي عدة أشهر حتي أعلن القصر نبأ (الخطبة الملكية) خطبة فاروق لناريمان صادق في ١١ فبراير سنة ١٩٥١، ثم عقد زواجه بها في ٦ مايو سنة ١٩٥١.

فاروق في الحكم

لم يقدر فاروق حب الشعب وعطفه وابتهاجه بولايته الملك، وتحركت نفسه مع الزمن نزعة الحكم المطلق، ودلت الدلائل على أنه لم يكن مؤمناً بالدستور ولا بحقوق الشعب عامة.

وبالرغم من أنه حين تولي سلطاته الدستورية قد أقسم اليمين على احترام الدستور ، فإنه لم يبر بهذه اليمين، وخرج على أحكامه المرة بعد المرة.

كان نزوعاً إلي الاستبداد، ولوعاً بالطغيان. ولعله ورث هذه النزعة عن أبيه الملك فؤاد، وعن أسلافه من قبل.

وقد شجعه عن تجاهل حقوق الشعب كبار رجال القصر الذين كان يختارهم لمعاونتهم، وخاصة رؤساء الديوان الملكي، فإنهم كانوا يزينون له الحكم المطلق والعدوان على الدستور.

كان على ماهر أول رئيس للديوان في عهده، اختاره لهذه المنصب في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ في عهد وزارة مصفي النحاس.

ولم يكد يمضي على تعيينه شهران حتي أقيلت هذه الوزارة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧، وكانت حائزة ثقة البرلمان.

حقاً إن إقالة الوزارة من حق رئيس الدول بمقتضي الدستور، وحقاً أن مساويء وزارة الوفد قد تعددت في ذلك العهد، ولكن لم يكن علاج هذه المساويء عن طريق الإقالة، بل العلاج السليم أن يجيء إسقاط الوزرة عن طريق الشعب.[٤٥]

على أن فاروق لم يكن بيغي من إقالة وزارة النحاس إصلاح أداة الحكم، بل كان يبغي أن يكون حاكماً مطلقاً فحسب يقيم الوزارات ويسقطها كيفما شاء، وبدا عليه الطغيان وهو بعد في سن الشباب.

يدل على ذلك أن المشادة التي وقعت بينه وبين وزارة النحاس وافضت إلي إقالتها دارت على أمور كانت قد حل مظعمها في عهد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤، أى في عهد الملك فؤاد.[٤٦] وبدا على فاروق أن لا يرتضي الحلو التي قبلها أبوه وقتاً ما من قبل، وأراد أن يعيد الكرة فيما زعم أنه من حقوق الملك. كتعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ. ورفض توقعي مشروعات القوانين التي تقدم إلي البرلمان. وتعيين كبار الموظفين وإحالتهم إلي المعاش. ومنع

---

[٤٥] -(كتابنا) في أعقاب الثورة ج٣ ص٥٢ (طبعة سابقة).

[٤٦] -(كتابنا) في أعقاب الثورة ج٣ ص٥٢ (طبعة سابقة).

الرتب والنياشين. وتعيين كبار موظفي القصر. فهذه المسائل التي سلم الملك فؤاد بأنه من حقوق الوازارة. أراد فاروق أن تكون من حقه هو. ولعله استند إلي ان أباه قد رجع هو أيضاً فيما سلم به سنة ١٩٢٤.

وبالرغم من أن فاروق كان قليل الدراية بالفقه الدستورى. بل كان يجهله جهلاً تاماً، فإنه استمع إلي نصائح على ماهر في تمسكه بما ليس من حقه. وافتياته على حقوق الشعب، وزير له أن الأساس الصاحل لنظام الحكم هو ان الملك يملك ويحكم. خلافاً للقاعدة الدستورية الصحيحة وهي أن الملك يملك ولا يحكم.

ولما عين محمد كامل البندارى وكيلاً للديوان الملكي في مايو ١٩٣٨، كان هو أيضاً من الذين أدخلوا في روع فاروق أن الأمر والنهي والحكم والسلطان في يديه، وليس لأحد أن يشاركه فيه، وهو الذى أجرى على لسانه تلك الكلمة المعبرة عن أسوأ معاني الحكم، والتي ألقاها الملك يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٩ عن طريق الإذاعة في تحية العام الهجرى الجديد (١٣٥٨هـ) وقال فيها:

(إنني مع إعجابي العظيم بوالدى، طيب الله ثراه وتغمده برحمته، قد أكون خالفته في بعض طباعه، ولكني أؤكد أنني قد احتفظت بأبرز هذه الطباع، فأنا مثله لا يستطيع أن يؤثر في أحد إذا تبينت صواب أم واعتقدت بعد تقليب وجوه الرأي أنه في صالح شعبي افراداً وجماعات، وإن ثقتي في نفسي وتوكلي على الله هو الذى يلهمني تصريف الأمور ويوجهني الواجهة التي أختارها).

فهذا الكلام الذى يلقيه ملك شاب لم يكن يجاوز التاسعة عشرة من عمره ولم يمض على ولايته الملك عامان، يريم اتجاهاً خطيراً نحو التعالي والغرور والطغيان، وكان البندارى هو الذى أعد له هذه الكلمة، إذ كان المستشار السياسي الأول للسراى في غيبة على ماهر (رئيس الديوان) بلندن وقتئذ لحضور مؤتمر فلسطين.

فعلي ماهر، ومحمد كامل البندارى يحملان التبعة الأولي في جنوح فاروق إلي الحكم المطلق، وطغيانه، وعبثه بحقوق الشعب.

ويأتي من بعدهما أحمد محمد حسنين، فقد عينه فاروق رئيساً للديوان الملكي في سنة ١٩٤٠، وكان هذا المنصب شاغراً منذ أن اعتزله على ماهر عقب تأليف وزارته الثانية في أغسطس سنة ١٩٣٩، فلما استقالت هذه الوزارة في يونيه ١٩٤٠ وقع اختيار الملك على أحمد محمد حسنين وكان الأمين الأول له في القصر، فجعله رئيساً للديوان، وظل يشغله إلي أن توفي

سنة ١٩٤٦، وكان هو أيضاً يحرض فاروقاً على الاستعلاء على الشعب، والعدوان على الدستور.

فهؤلاء الثلاثة: على ماهر، محمد كامل البندارى، أحمد محمد حسنين يتقاسمون التبعة في دفع الملك إلي الحكم المطلق.

ومهما يكن من نزعة فاروق الوراثية إلي هذا النوع من الحكم، فإنهم ولا ريب بحكم مراكزهم واتصالهم به كان في استطاعتهم أن يبصروه بعواقب استهانته بالدستور، ويردوه إلي السبيل الحق، ولكنهم هم أنفسهم كانوا يؤيدون في خاصة أنفسهم هذه النزعة، كما يدل على ذلك تاريخهم، ولم يكونوا مؤمنين بالمبدأ الأساسي في الحياة السياسية الحرة وهو أن (أمة مصدر السلطات)، بل كانوا يؤثرون عليه أن (الملك مصدر السلطات)، فكانوا يزينون له ما يتفق مع ميولهم وأهوائهم.

وقد استبانت مظاهر الحكم المطلق، في إقالة وزارة النحاس، ثم في مسلك فاروق حيال الوزارة التي خلفتها، وهي وزارة محمد محمود التي اختارها هو. فقد قررت هذه الوزارة حل مجلس النواب وأجرت انتخابات جديدة أسفرت عن أغلبية غير وفدية.

فلك يكترث الملك لمجلس النواب الجديد، وبدا كأنه لم يعترف له بوجود ولما أراد محمد محمود أن يدخل في وزارته تعديلاً يتناسب مع نتيجة الانتخابات، رفض الملك طلبة، وبقيت الوزارة كما ألفت يوم إقالة وزارة الوفد، كأن لم تحصل انتخابات، وعلت كلمة رئيس الديوان(على ماهر) على كلمة رئيس الوزارة؛ وتداعي النظام الدستورى نفسه، بان فرض على محمد محمود أن يستقبل في أغسطس سنة ١٩٣٩ وهو حائز لثقته مجلس النواب الجديد. وكانت استقالته تشبه الإقالة. فقد جاءت على أثر مقابلة جرت بينه وبين سعيد ذو الفقار كبير أمناء فاروق. إذ قابله في فندق وندسور بالإسكندرية. وافضي إليه برغبة الملك في استقالته، وكن هذا هو موضوع المقابلة، فلم ير محمد محمود بداً من الاستقالة.

وقد جاءت مفاجأة له والمجلس النواب، إذا كان حائزاً لثقته! برئيس الديوان (على ماهر) وعينه رئسياً للوزارة. وتجلي انهيار النظام البرلماني إذ تولي رياسة الوزارة بعد على ماهر ثلاثة رؤساء[٤٧] ليسوا من حزب الغالبية البرلمانية القائمة وفتئذ. ولم يكن لمجلس النواب ولا المجلس الشيوخ رأى في قيام الوزارات وسقوطها أو تعديلها. بل كانت الأزمات الوزارية تنشأ وتنتهي وتعدل الوزارة وتستقيل وتعيين الوزارة التي تخلقها دون اى دخل أو اتجاه للبرلمان. وكان البرلمان يفاجأ

[٤٧] -حسن صبرى. حسين سرى للمرة الأولي.. حسين سرى للمرة الثانية

بالتعديل أو السقوط ويذعن لكل وضع تريده السراى. وذلك كله من علامات الحكم المطلق الذى جعله فاروق أساساً لحكمه وطغيانه.

ولقد أفلت الزمام وقتاً ما من يده خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ عقب استقالة وزارة حسين سرى، إذ حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين في هذا اليوم المشهود، وأنذر السفير البريطاني (اللورد كيلرن) الملك بتعيين مصطفي النحاس رئيساً لوزارة [٤٨]فسلم بالإنذار البريطاني، وعهد إلي النحاس أن يؤلف الوزارة، وكان هذا على الرغم منه.

وعلى أنه ما فتيء يسعي بعد ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ في إعادة الصفاء بينه وبين الإنجليز فنجح في السعي، وكان من مظاهر الود والصفاء أن أنعم عليه برتبة (جنرال فخرى في الجيش البريطاني) وكان تباهي بهذه الرتبة، واعتبرها ترضية كافية عن محاصرة الدبابات البريطانية لقصر عابدين يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢.

وفي أبريل سنة ١٩٥٠ أقام قصره بإنشاص مأدبة كبيرة لقائد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس وكبار الضباط البريطانيين في هذه المنطقة، وبلغ عدد المدعويين منهم نحو تسعين طابطاً كبيراً يمثلون مختلف الأسلحة في جيش الأحتلال، فكانت مأدبة مهينة، جرحت الكرامة القومية، إذ كرم فيها الملك قائد جيش الاحتلال وضباطه في الوقت الذى كانت البلاد تغلي فيه كالقدر من نضالها ضد الاحتلال.

ولقد ظلت وزارة النحاس مفروضة عليه منذ فبراير سنة ١٩٤٢ حتى أكتوبر سنة ١٩٤٤، وكان يبغي إسقاطها، لأنه لم يكن يطيق أن يرى وزارة تستقر في الحكم مدة طويلة، واعتزم فعلاً إقالتها في إبريل ١٩٤٤ وإسناد رياسة الوزارة الجديدة إلي أحمد محمد حسنين رئيس ديوانه، وما أن علم السفير البريطاني بهذا الاتجاه حتى رجع إلي حكومته يستوضحها رأيها في هذا التغيير، فجاءه الرد ببرقية لا تزيد على كلمة (لاتغيير) No Change فأذعن الملك لهذه البرقية الآمرة، وابقي على الوزارة رغم أنفه.

---

[٤٨] -راجع تفصيل هذا الحادث الفصل السادس من الجزء الثالث من كتابنا (في أعقاب الثورة) ص١١ وما بعدها (طبعة سابقة).

وكان الأجدر به أن يذعن لإرادة الشعب، ويستجيب إلي اتجاهاته في قيام الوزارة وسقوطها، بدلا من أن يذعن لبرقية من الحكومة البريطاينة ولكنه كان ينحو نحو والده الملك فؤاد في تخاذله أمام الاحتلال، وتحيفه حقوق الشعب.[٤٩]

ومن مظاهر استعلائه على الشعب وعلى الدستور أنه حين استقبل في سنة ١٩٤٤ لجنة مجلس النواب الرد على خطاب العرش لاحظ أن رئيس المجلس (عبد السلام فهمي جمعة) تناول في كلمته التي ألقاها أمامه الحديث عن إرادة الشعب، وحاجات الشعب، فضاق فاروق صدراً بالاستماع إلي هذا الحديث، وصاح قائلاً: (اسمع يا باشا، إرادة الشعب من إرادتي أنا) فدل بهذه الكلمة على مبلغ غروره واستهانته بحقوق الشعب.

هذا، ولم تكد الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها ويخفف تدخل الإنجليز في اختيار الوزارات، حتي عاجل وزارة النحاس بالإقالة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤، وغين في اليوم نفسه أحمد ماهر رئيساً للوزارة الجديدة، وحل هذا مجلس النواب وأجرى انتخابات جديدة أسفرت عن أغلبية غير وفدية، ومع ذلك فلم يلزم فاروق حدوده الدستورية بل استمر يعبث بالدستور ويتدخل في شئون الحكم، ويملي إرادته في كبير الأمور وصغيرها.

وبدأ استعلاؤه على وزارة احمد ماهر ونزعته إلي الطغيان حين جاء المستر فرنكلن روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأسبق إلي مصر في فبراير سنة ١٩٤٥ بعد عودته من مؤتمر القرم الذى عقد في مدينة (يالتا)، وأبدى رغبته في الاجتماع بفاروق على ظهر الطراد الذى كان يقله ورسا في مياه البحيرات المرة، على مقربة من مدينة الإسماعيلية ومع أن هذه المقابلة كانت سياسية هامة ترتبط بسياسة مصر العليا، وتناولت الحديث فيها علاقات مصر بأمريكا وعلاقاتها بالحلفاء عامة، فقد أبى فاروق أن يرافقه رئيس الوزارة او زير الخارجية (محمود فهي النقراشي) كما تقضي بذلك القواعد الدستورية، بل اصطحب معه احمد حسنين رئيس الديوان الملكي.. وهذا ولا ريب خروج على الدستور ونزوع إلي الطغيان، وفيه رجوع عما التزم به الملك فؤاد من قبل، في عهد وزارة عبد الخالق ثروت، فقد اعتزم الرحلة إلي اوروبا سنة ١٩٢٧، وارادها رحلة ملك مطلق، لا ملك دستورى، فلم يدع أى وزير لمرافقته، على حين أن المألوف في النظم الدستورية أن يصطحب الملك رئيس الوزارة أو زير الخارجية في مثل هذه الرحلات، وهنا نشأت أزمة داخلية، وقف فيها سعد زغلول (وكان رئيساً لمجلس النواب) إلي جانب ثروت (رئيس الوزارة) واشترط أن يصحب الملك في رحلته، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لنفقات هذه الرحلة،

---

[٤٩] -راجع في تحليل شخصية الملك فؤاد من هذه الناحية الجزء الثاني من كتابنا (في أعقاب الثورة) ص ٢٢٢ وما بعدها طبعة سنة ١٩٤٩.

فأحجم عن إقراه حتي يقبل الملك فؤاد أن يصاحبه رئيس الوزارة، وأنتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب ثروت في رحلته، ومن ثم أقر البرلمان اعتمادات الرحلة.

ولكن فاروق لم يشأ أن يخضع للتقاليد التي قبلها أبوه من قبل وانفرد بمقابلة الرئيس الأمريكي دون أن يصطحب أحداً من الوزراء المسئولين، وكان ذلك مظهراً لطغيانه في الحكم.

وفي سنة ١٩٤٥ أيضاً زار المملكة العربية السعودية، والتقي بالمرحوم الملك الراح لعبد العزيز آل سعود في (رضوى) وتحدث إليه في الشئون العامة والروابط بين البلدين، ولم يصطحب معه رئيس الوزراء ولا وزير الخارجية، بل لم يبلغ أحداً منهما بنأ هذهالرحلة، ولم يعلما بما دار فيها إلا بعد عودته..

واتبع نفس هذا الأسلوب مع وزارة النقراشي التي تولت الحكم بعد مقتل أحمد ماهر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥، وبلغ من تعاليه وطغيانه أنه أصر على أن لا يعقد مجلس الوزراء إلا في المدينة التي يكون هو مقيماً بها، ففي سنة ١٩٤٦ علم وهو في القاهرة ان النقراشي دعا مجلس الوزراء إلى الاجتماع ببولكي بالإسكندرية، فإذا بفاروق يأمر بعدم عقده هناك مادام هو في القاهرة، فألغي النقراشي الاجتماع!

وفي عهد وزارة اسماعيل صدقي دعا ملوك ورؤساء الدول العربية إلي مؤتمر عقده في قصره بإنشاص سنة ١٩٤٦ دون وساطة رئيس الوزارة أو وزير الخارجية بل دون علمهما، وأرسل يدعو الملوك والرؤساء بواسطة أحد موظفي القصر، واجتمع المؤتمر بناء على هذه الدعوة وتباحث في مسائل سياسية هامة دون أن يشترك فيه أو يحضره رئيس الوزارة (إسماعيل صدقي) ولا وزير الخارجية (أحمد لطفي السيد).

وفي سنة ١٩٤٩ حدث الانقلاب العسكرى الأول في سوريا، ونحي رئيس الجمهورية الشرعي السيد شكرى القوتلي، وتولي الحكم حسني الزعيم فاستدعاه فاروق والتقي به في إنشاص وأكرمه، وبارك هذا الانقلاب واعترف به، وحدث كل ذلك دون أن تعلم الوزارة (وزارة إبراهيم عبد الهادى).

وقد لازمته نزعته إلي الطغيان طيلة مدة حكمه، وكانت من الأسباب الهامة التي باعدت بينه وبين الشعب، ومهدت للثورة عليه.

ولم تسلم الوزارات التي تعاقبت على البلاد حتى نزوله عن العرش من تدخله في شئون الحكم تدخلاً لا يسمح به الدستور، وكان عند تأليف معظم الوزارات يشطب اسم الوزير الذى لا يرضي عنه، فيضطر رئيس الوزارة إلي استبعاده لكي يتم تأليف الوزارة.

وكان يتدخل في تعيينات كبار الموظفين، فلا يعين موظف كبير إلا بموافقته وهذا ولا ريب افتيات على حقوق الوزارة، وكثيرون من كبار الموظفين كانوا يعينون بإيحاء منه، فكانوا بمثابة عيون له على الوزارات.

ولما عادت وزارة النحاس إلي الحكم على أثر انتخابات سنة ١٩٥٠، كان الظن أن يقف تدخل فاروق في شئون الحكم ويلزم حدوده الدستورية، بعد طول التجارب الماضية، ولكنه على العكس تمادى في هذا التدخل واستفحل نفوذه ونفوذ رجال حاشيته في دوائر الحكومة، وكان لتخاذل النحاس في وزارته الأخيرة أثره في تمادى الملك في طغيانه. فلقد كان فاروق منذ ظهور نتيجة الانتخابات يتوجس خيفة من الوزارة التي استمدت وجودها من إرادة الشعب، وعلم أن للنحاس مطالب يريد تقديمها إليه، فقابله على خوف مما سيطلبه، فإذا بهذه المطالب تتضاؤل وتتهاوى، إذ قال للملك إن له طلباً واحداً وهو أن يسمح له بتقبيل يده!

التوجيهات الملكية

وظهر أسلوب جديد في الحكم المطلق وهو ما أسمته الوزارة الوفدية (التوجيهات الملكية) فكانت هذه (التوجيهات) أوامر لا تقبل المنافسة والنقض، فازداد طغيان الملك، إذ رأى الحكومة الشعبية تستحدث مصدراً جديداً للسلطات غير ما نص عليه الدستور، وهو (التوجيهات الملكية) وهذا ولا ريب تدعيم لصرح الحكم المطلق.

وقد تسللت (التوجيهات الملكية) إلي مختلف الوزارات، بل إلي الجهاز التشريعي، وكان من نتائج هذا التسلل أن استجابت الوزارة إلي إيحاء السراى، وأصدرت قانوناً لم يكن له مثيل في حماية الطغيان الملكي، وهو القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠، الذى قضي بحظر نشر أبناء الأسرة المالكة إلا بإذن مكتوب من وزير الداخلية، وقضي بمعاقبة كل من ينشر في الصحف أو في غيرها من المطبوعات دون هذا الإذن أخباراً أو صوراً أو رموزاً عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وكان غرض فاروق من استصدار هذا القانون ألا تشير الصحف إلي أنباء فضائح الأسرة المالكة. وبذلك حجبت أنباء الملك وأسرته علن المواطنين، وقضي على الشعب والأمراء والأميرات إلا ما تريد السراى أن يعلمه، والوزارة الوفدية تتحمل من هذه الناحية تبعة كبيرة في تمادى الملك في طغيانه واستعلائه على الشعب.

من مظاهر طغيانه

ومن مظاهر طغيانه أنه كان إذا غضب على وزير أو موظف كبير لأتفه الأسباب يعلن عدم رضائه عنه ويضطره إلي الاستقالة.

وقد نحي شيخ الأزهر (الشيخ عبد المجيد سليم) عن منصبه في سبتمبر سنة ١٩٥١ لمجرد تلميحه إلي الإسراف الذى كان يحف برحلاته إلى كابرى والريفييرا وغيرها من ملاهي أوروبا، وقال في ذلك كلمته المأثورة (تقتير هنا وإسراف هناك)، فما أن وصلت هذه الكلمة إلي مسامع فاروق حتي ثار وأصدر أمراً بإقالته من منصبه، وكان فاروق وقتئذ يعبث ويلعب في ملاهي أوروبا!

ونحي محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة عن منصبه واضطره إلي الاستقالة لمجرد أنه أبدى بعض الملاحظات عن منح كريم ثابت خمسة آلاف جنيه من أموال مستشفي المواساة، وعن صفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة.

في الشؤون الخارجية

وكان يحرص على وضع يده على وزارة الخارجية وشئون مصر الخارجية عامة، فلن تكن تجرى تعيينات او تنقلات في هذه الوزارة إلا بإيحائه وتوجيهاته، أو على الأقل بموافقته وإقراره، وكان يتدخل في تعيين كبار ممثلي مصر في الخارج ومن دونهم من الملحقين وغيرهم، فيختار من عرفوا في الجملة بالولاء للسراى، وسارت التقاليد غير الدستورية على جعل تعيين موظفي السلك السياسي في الخارج بأوامر ملكية دون توقيع وزير الخارجية، وقد جرى في هذا على سنة فؤاد، فكلاهما قد خالف دستور سنة ١٩٢٣ باستحداث الأوامر الملكية يوقعها الملك دون رئيس الوزارة والوزير المختص، وصارت هذه الأوامر مصدر التعيين في تعيينات كبار رجال الدين ورجال السلك السياسي وضباط الجيش وكبار موظفي القصر ومنح الرتب والنياشين مع أن كل هذه المسائل من شئون الدولة التي لا تختص بها الملك.

واعتاد رجال السلك السياسي عند عودتهم من الخارج أن يذهبوا راساً إلي القصر الملكي للإفضاء بمعلوماتهم الهامة عن الحالة السياسية، كأنهم موظفون في القصر وكان أغلبهم يرسلون إلي القصر تقارير خاصة عن الشئون السياسية المصرية، وقد يتعطف بعضهم فيرسلون بصور من هذه التقارير إلي وزارة الخارجية، وغير بعضهم اسم السفارات والمفوضيات المصرية فجعلوه (سفارة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر) بدلا من (سفارة مصر).

وظهر استئثار فاروق بالشئون الخارجية في مقابلاته ومفاوضاته مع رؤساء الدول الأجنبية، فإن كان يحرص في الجملة على عدم اشتراك رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية فيها.

سيطرته على الجيش

وجعل الجيش في قبضة يده بتدخله في تعيين رؤسائه وقواده من صنائعه وأتباعه، أو المعروفين بالولاء له، لكي يضمن السيطرة على ضباط الجيش وإدارته المختلفة.

واعتبر فاروق الجيش أداة للملك لا أداة للشعب، وتمادى طغيانه حتي أنه غير في شعار الجيش إذ كان (الله. الوطن. الملك) فجعله (الله. الملك. الوطن)، وهكذا تعالي على الوطن فجعل نفسه أكبر منه، ومقدماً عليه، وجعل الوطن في المرتبة التالية للملك، وهذا من التغييرات المعبرة الدالة على الإسراف في الطغيان.

وحينما تألفت وزارة الوفد في يناير سنة ١٩٥٠ فرض عليها إنشاء وظيفة قائد عام للقوات المسلحة وإسنادها إلي الفريق محمد حيدر، على أن يكون تعيينه بأمر ملكي، وأصدرت الوزارة قانوناً بفتح اعتماد لإنشاء هذه الوظيفة، على أن يمنح شاغلها راتب الوزير إذا كان وزيراً سابقاً، وذلك لكي يضمن فاروق بقاء الجيش خاضعاً له.

الشركات والرتب والألقاب

وكان يسيطر بواسطة حاشيته على الشركات، فجعل عضوية مجالس إدارتها وقفاً على من عرفوا بالولاء له، وكان يطلب أحياناً فصل أى عضو لا يرضي عنه، فيفضل في الحال.

وكذلك شأنه في الراتب والالقاب، فإنه جعلها وقفاً على من يأنس فيهم الولاء والإخلاص لشخصه.

واستفحل نفوذ حاشيته في دوائر الشركات والمال، وفي الوزارات والمصالح والدواووين، وكان لهم من النفوذ أكثر مما كان للوزراء، لأنهم كانوا في تدخلهم يستندون إلي طغيان الملك، فكانت كلمتهم لا ترد، وأهواؤهم لا تحد واستنكر الشعب سياسة فاروق وعم السخط عليه، لأنهم لم يكفهم مساوئه وتدخلاته، بل عانوا أيضاً ما عانوا من مساويء حاشيته وتدخلاتهم غير المشروعة في شؤون الحكم، وفي محيط الشركات والجمعيات.

استغلاله الملك ونهمه إلي المال

وزاد في كراهية الشعب له أنه اتخذ الملك وسيلة للإثراء وجمع المال، وإفساد أداة الحكم.

وبالرغم من ثرائه الواسع، وضخامة موارده من مخصصاته في الميزانية ومن أملاكه التي لا حصر لها، وأمواله المودعة في مختلف البنوك والتي تعد بعشرات الملايين من الجنيهات، فإنه كان دائم الجشع والنهم إلي المال، لا يشبع منه ويسعي إلي الاستكثار منه بجميع الوسائل.

وزادت ثروته من الأراضي الزراعية عما كان قد اقتناه فؤاد وهو على العرش وورثه عنه، وزادت امواله في البنوك عما كان لفؤاد من قبل.

وكان مع جشعه إلي المال شحيحاً بخيلا.

وكان يستغل سلطانه في الاستزادة من الأملاك الزراعية

كان إذا أعجبته أرض يملكها أحد المصريين سعي بمختلف الوسائل والمناورات والتهديدات إلي إكراه صاحبها على بيعها له، في حين أنه ليس في حاجة إليها.

وكان يسخر جهاز الدولة في استصلاح أراضيه، حتى أنه كان يستخدم المسجونين في إصلاح بعضها.

وكان يستعمل سلطانه في بيع محصولاته، فيبيعها بأثمان أغلي من سعر المثل، ويضطر تجار الجملة إلي محاباته لينالوا الحظوة لديه ولدى الحكومة.

وكانت الشركات المالية التي تبغي الخطوة لدى الحكومة ترشوه بعدد وفير من أسهمها تمنحه إياها مجاناً أو بثمن صورى، فتجاب طالباتها لدى الحكومة مثل شركة (سعيده) للطيران التي فازت سنة ١٩٥١ بإعانة قدرها مائة وثلاثون ألف جنيه، بالرغم مما ثبت للجان الحكومة من فساد إدراتها، وقد تبين أنها أهدت فاروقاً جزءاً من أسهمها وأنه كان الموعز بهذه الإعانة.

وكانت النفقات الباهظة التي تصرف على قصوره المملوكة للدولة وعلى صيانتها وتسحينها وتجميلها وتأثيثها تؤخذ كلها من ميزانية الدولة، وقد بلغت الملايين من الجنيهات.

وامتنع عن دفع ضريبة الإيراد العام المستحقة عليه للدولة، والضريبة على سياراته، والرسوم الجمركية على متعلقاته، بالرغم من أن القانون لا يعفيه من هذه الضرائب وقد بلغ المستحق عليه من ذلك كله نيفاً ومليوناً من الجنيهات واستولي لنفسه من الأموال التي كانت تجمع للتبرعات الخيرية على مبلغ ٤٢٠.٠٠٠ جنيه.

واستولي على كثير من الأوقاف بطرق غير مشروعة وطرد نظارها من إدارتها وانتزع من وزارة الأوقاف أوقافاً تبلغ مساحتها ٤٥٥١٩ فداناً.

منها وقف الأميرة زينب هانم كريمة محمد على المعروف بوقف شاوة ومساحته ٩٣٨٠ فداناً، وقد انتزعه سنة ١٩٤٨.

ووقف الخديو إسماعيل المعروف بتفتيش الوادى ومساحته ١٥٦٣٩ فداناً. وقد انتزعه سنة ١٩٤٥، ووقف آخر للخديو إسماعيل ومساحته ٢٠٥٠٠ فدان موزعة في المنتزه والمنصورة والمعتمدية إلخ. وقد انتزعه سنة ١٩٤٨، وكان انتزاعه لهذين الوقفين بموجب (نطق سام) أبلغته الخاصة الملكية إلي وزارة الأوقاف.

وقد أعيدت هذه الأوقاف إلي الوزارة في أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٢ بعد خلع فاروق.

واختلس كثيراً من الآثار المصرية القديمة من المتاحف أو من الحفائر التي كان يجرى فيها التنقيب عن هذه الآثار، واختلس بعض التحف من دار الآثار العربية، وعاونه في ذلك بعض الموظفين وخاصة دريتون المدير الفرنسي للمتحف المصرى، ونال من أجل ذلك خطوة كبرى عنده.

وفي أوائل سنة ١٩٥١ طلب من وزارة الوفد أن تصرف له مرتبه لمدة سنة مقدماً، ومقداره مائه ألف جنيه، ومع مخالفة هذا الطلب للقوانين المالية فقد استجابت إليه الوزارة لتشترى به بقاءها في الحكم، وطلب منها أن تحول هذا المبلغ إلي دولارات ترسل إلي أمريكا، فنفذت رغبته، وامرت البنك الأهلي بتحويله إلي دولارات أرسلت إلي أمريكا، وكان هذا التصرف معاونة للملك على تهريب هذا المبلغ في وقت كانت الدولة أشد ما تكون حاجة إلي العملة الصعبة، وكان رصيدها من الدولارات في هبوط بسبب المبالغ الضخمة التي كانت ترسل إلي والدته الملكة السابقة نازلي وإلي شقيقته فتحية. ومع أن فاروق كان له في بنوك أمريكا رصيد كبير من الدولارات فإنه أراد أن يمس هذا الرصيد، فأخذ ما طلبه من خزانة الدولة.

ولو ان موظفاً بسيطاً كان في حاجة ملحقة إلى اقتصاء مرتبة مقدماً لمدة سنة بل لمدة شهر واحد وطلب من الحكومة أداءه له مقدماً، لقوبل طلب بالرفض مع التقريع والتوبيخ، ولكن فاروق صاحب الملايين من الجنيهات قد وجد من استهتار الحكومة بالنظم المالية ما جعله يظفر بطلبه المبني علي الجشع واستغلال النفوذ.

ولما زاد نهمه إلي المال وحرصه عليه أخذ يهرب إلي الخارج الملايين من الجنيهات، ويودعها في مختلف بنوك أوروبا، وبدأ تهريبه حوالي سنة ١٩٤٨ حين ابتداء يتجر في الاسلحة الفاسدة، وبلغ مجموع ما هربه إلي الخارج عدة ملايين من الجنيهات، وأودع في بنوك أمريكا من عشرة ملايين دولار.

مسألة فخر البحار وإصلاح المحروسة

وكان له يخت خاص يسمي (فخر البحار) اشتراه سنة ١٩٤٣ من الأمير يوسف كمال بحوالي ٧٦ ألف جنيه، ففكر في وسيلة يستبقي بها هذا اليخت الأنيق ويتخفف من نفقات استعماله ومرتبات بحارته، ويربح ثمنه، فباعه إلي الدولة بمبلغ ١٧٦ ألف جنيه بدعوى ضمه إلي وحدات الأسطول المصرى، ولكنه استبقاه لنفسه يختاً خاصاً له، وصار يركبه في نزهاتها ورحلاته الخاصة. وقد سافر به في رحلاته إلي اوروبا كما سيجيء بيانه، فكأنه باعه للدولة بيعاً صورياً لأنه لم يخرج من حيازته، وقبض من الدولة ثمنه دون مقابل، وحملها أيضاً نفقات استعماله وصيانته.

وقد ظهرت هذه الفضيحة في أثناء تحقيق قضية صفقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة، فجاءت دليلاً جديداً على اشتراكه في هذه الصفقات.

وأمر بإصلاح الباخرة (اليخت) (المحروسة) علي حساب الدولة، وكانت البحرية الإيطالية تقدر لإصلاحها عشرين ألف جنيه فلم يعجبه هذا الرقم، واختار شركة بحرية إيطالية لإصلاحه؛ ووصل ثمن هذا الإصلاح إلي مليون ونصف مليون جنيه.

وقد وقف المرحوم النقراشي وكان رئيساً للوزارة موقفاً مشرفاً من طلب فاروق فتح اعتماد أو بمبلغ مليون جنيه لهذا الغرض، فرفض الطلب، وكتب إلي الخاصة الملكية يقول: (في الوقت الذى تفتك فيه الشيوعية بعقول الشباب المصرى ويشتد التذمر من الفاقة التي تحيط بأفراد الشعب فإن الناس لن يقبلوا منا التفكير في مثل هذا العمل ولذلك فإني لا استطيع– ما دمت رئيساً للوزارة– أن أوافق على طلب هكذا، واستقاليت بين يدى جلالتكم).

وتربص فاروق حتي اغتيل النقراشي، فعاود طلباته تدريجياً حتي أجيبت، وبلغ ما انفق على إصلاح هذا اليخت العتيق مليوناً ونصف مليون من الجنيهات ذهب الجانب الأكبر منها إلي فاروق وعملائه وكان وسيطاه في هذه الصفقة انطونيو بوللي الكهربائي بالقصر ووسيط الملك في فساده. وأدمون جهلان أحمد سماسرته في الصفقات الحرام.

سرقاته من الأفراد

وبلغ نهمه إلي المال أن امتدت يده إلي سرقة الأفراد، دون خجل أو استيحاء كان إذا علم بتحفة في دار أحد الأعيان يأمر بنقلها فوراً إلي سراى عابدين، فلا يسع صاحبها إلا ان يذعن ويعتبرها هدية للذات الملكية.

وكان إذا جلس إلي موائد القمار يغش أحياناً في اللعب ويسرق من ملاعبية ما يريد، وفي أغلب الأحيان كانوا لا يجرؤون علي مسائلته عن هذا التصرف المنكر، احتراماً لذاته (الملكية) أو ابتغاء الزلفي لديه).

وكثيراً ما كانت موائد القمار وسيلة للرشوة المستترة يبذلها بعض السماسرة ونهازى الفرص للملك تحت اسم خسارتهم في لعب القمار معه، وكانت هذه الرشوة تؤتي ثمرتها من حيث تحقيق أطماع الراشين في الوزارات والمصالح، وفي الزلفي إلي فاروق واكتساب ثقته.

سيف إمبراطورية إيران ونياشينه

وسرق في سنة ١٩٤٤ سيف الإمبراطورية بهلوى إمبراطو إيران السابق ونياشينه، وذلك علي أثر وفاته في جنوب أفريقيا ونقل جثمانه إلي مثر، فقد دفن وقتاً ما في مقابر الأسرة المالكة، ووضع سيفه ونياشينه في تابوته.

وعندما أرادت حكومة إيران نقل الجثمان إلي طهران، اكتشف سفيرها في القاهرة أن سيف الأمبراطور ونياشينه انتزعا من الجثة.

وكان لهذه الحادثة ضجة كبيرة، إذ طالبت حكومة إيران بهذه المخلفات الثمنية، وفاجاب القصر بانه لا وجوج لها، وتبين أن فاروق قد سرقها، وأخفاها في قصر القبة، وذهبت عبثاً مطالبة إمبراطورية إيران الحالي وحكومته بهذه المخلفات الثمنية، مدى ثماني سنوات، حتي عثر عليها في قصر القبة بعد خلع فاروق، فسلمت إلي السفير الإيراني بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٥٣ وأعيدت غلي حكومة إيران.

خنجر سيف الإسلام

وفي مرة أخرى أعجبه خنجر مرصع بالجواهر الكريمة كان يحمله سيف الإسلام عبدالله نجل إمام اليمن الراحل في زيارته لمصر، وأراد أن يقتنصه لنفسه، فدعا الأمير إلي مأدبة (ملكية) وطلب إليه أن يخلع حزامه وخنجره ويضعهما على المشجب (الشماعة) قبل دخوله غرفة المائدة، وأوعز فاروق إلي من يثق فيهم من رجال حاشيته بسرقة الخنجر والحزام، فلما انتهي الغداء بحث الأمير عن الخنجر فلم يجده في مكانه، وسأل عنه فلم يجد جواباً، وكان أن تمت (السرقة الملكية).

وقد عثر على هذا الخنجر في متحف فاروق الخاص بقصر عابدية بعد خلعه عن العرش.

استغلاله حرب فلسطين

واستغل حرب فلسطين استغلالا وضيعاً، وقلما وصل إليه من قبل، فقد انتهز حاجة الجيش إلي الأسلحة والذخائر من الخارج لاستكمال تسليحه، فاتجر شخصاً من رهط من المقربين إليه في صفقات من الاسلحة والذخائر تعاقدت عليها إدارة الجيش، وتبين أنها أسلحة وذخائر فاسدة، كانت لا تصيب المرمي، بل تنفجر في من كانوا يستعملونها من الجنود والضباط، وقد أودت بحياة الكثيرين منهم، وكان عملاء فاروق يجوبون الأسواق في أوروبا ويعقدون هذه الصفقات الحرام، ويرسلونها إلي مصر لتنقل إلي ميدان الحرب في فلسطين. فتنفجر في أيدى الجنود وفي صدروهم، و تحدث دخاناً يؤدى إلي اختناق الجنود، ودرت هذه الصفقات أرباحاً وفيرة تقاسمها فاروق وعملاؤه، وكانت من أسباب الهزيمة في حرب فلسطين.

وقد نزل فاروق في هذا الاستغلال إلي أحط دركات السقوط والخيانة، وأى جريرة أفظع من أن يكسب ملك المال الحرام عن طريق تعريض بلاده للهزيمة وتعريض أفراد الجيش للقتل والهلاك؟

وليس في مساويء فاروق كلها ما يعادل هذا الإثم في فظاعته ووضاعته، وكانت هذه الجريمة هي الضربة القاصمة التي نزلت العرش، وأطاحت بالبقية الباقية من سمعة فاروق، وملأت نفوس المواطنين سخطاً عليه،

استقالة رئيس ديوان المحاسبة

تسلمت إدارة الجيش هذه الصفقات رغم لفت انظارها إلي فسادها، وأبدى رئيس ديوان المحاسبة وقتئذ (محمود محمد محمود) في تقرير له بعض ملاحظات عن هذه المسالة الخطيرة، كما أبدى ملاحظات أخرى عن صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه من أموال التبرعات والإعانات التي جمعت لمستشفي المواساة إلي كريم ثابت المستشار الصحفي لفاروق، بدعوى أنها مقابل دعاية بذلها للمستشفي، والصحيح أنها منحة أمر له بها فاروق من أموال هذا المستشفي الخيرى.

فغضب فاروق على رئيس ديوان المحاسبة واضطره إلي الاستقالة.

استجواب مصطفي مرعي

وقدم مصطفي مرعي في مايو سنة ١٩٥٠ سؤالاً بمجلس الشيوخ حوله إلي استجواب عن أسباب استقالته رئيس ديوان المحاسبة، وشرح هذا الاستجواب شرحاً مستفيضاً لقي تاييداً

كبيراً من المعارضين ومن الرأي العام، وانتهي إلي اقتراح تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالته رئيس ديوان المحاسبة.

إقصاء المعارضين عن مجلس الشيوخ

فكان جواب فاروق وحكومة الوفد على هذا الاستجواب وعلى تأييد المعارضين لاقتراح تأليف لجنة للتحقيق، أن صدرت ثلاثة مراسيم في ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠، عصفت بكيان مجلس الشيوخ وأخرجت منه عدداً كبيراً من المعارضين بطريقة تنطوى على اعتداء صارخ على الدستور.

وأول هذه المراسيم يقضي بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عينوا في عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفي سنة ١٩٤١ وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة (وكان معظمهم من المعارضين).

وقضي المرسوم الثاني بتعيين أعضاء جدد كلهم من صنائع الوزارة أو السراى بدل الذين أبطل تعيينهم.

والثالث بإسقاط رياسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ وابدل به على زكي الذين أبطل تعيينهم.

والثالث بإسقاط رياسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ وابدل به على زكي العرابي.

كانت هذه المراسيم الثلاثة بمثابة عقاب للمعارضين على استنكارهم صفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة، ولم يتورع وزير الدفاع وقتئذ (مصطفي نصرت) عن الدفاع عن هذه الصفقات، والقي في هذا الصدد بياناً بمجلس الشيوخ رداً على استجواب مصطفي مرعي، قال فيه ضمن ما قال:

(وصلتني مناقضات ديوان المحاسبة- وهي التي استندت إليها المستجوب- بعد مدة قصيرة من تولي وزارة الحربية، فكان من الطبيعي أن اتقصي الحقائق المتعلقة بما اتبع بصفة عامة في امر توريد احتياجات الجيش اثناء حرب فلسطين وقد اتضح لي أن هناك أفراداً كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك في كل أعمال التوريدات، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال بالتوريدات من جهة، وقيام الجهات المختصة في القوة المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى، كان ذلك سبباً في حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدت إلي التقدم ببعض البيانات التي استندت إليها يدوان المحاسبة في

مناقضاته، على أنه بعد البحث والتدقيق، واتضح لي أن التوريدات التي أثارت مناقضات ديوان المحاسبة لا غبار عليها)

وأخذ إحسان عبد القدوس ينشر في مجلة روز اليوسف المقالات الخطيرة المثبتة لفساد الأسلحة والذخائر فأبلغت وزارة الحربية النائب العام للتحقيق في التهم المنسوبة إلي رجال الجيش.

بدأت تحقيقات النيابة في هذا البلاغ منذ صيف سنة ١٩٥٠. وتناولت اشتراك بعض رجال حاشية فاروق والمقربين إليه في هذه الصفقات. ومست الملك شخصياً، لأن حاشيته إنما كانت تعمل لحسابه وبإيعاز منه، وقد حقق مع هؤلاء الأشخاص، وصدر أمر بالقبض على أدمون جهلان حين مجيئه إلي مصر، وهو السمسار الأول لصفقات الملك وأداته في إيداع نصيبه من تجارة الأسلحة الفاسدة في البنك البلجيكي والدولي.

ولكن هذا الأمر لم ينفذ، واحتمي أدمون جهلان بالسراى، وظل مطلق السراح، بل سمح له بالعودة إلي أوروبا بدعوة أنه أمين صندوق الرحلة الملكية، ودلت ملابسات مجيئه وعودته على انه إنما جاء إلي مصر موفداً من الملك ليأخذ بعض الأوراق الدالة على اشتراك فاروق في صفقات الأسلحة والذخائر.

وقد تدخل الملك في تحقيقات النيابة تدخلاً سافراً أثناء نزهته في اوربا، ومنع استمرار الإجراءات ضد شركاءه وصنائعه، كان من مظاهر تدخله الشافر أنه أوفد ناظر خاصته أثناء تفتيتش خزانة أدمون جهلان وتسلم منها اوراقاً بحجة أنها تخص ذات الملك، ومنها كشوف الحساب التي تكشف عن اشتراكه في تلك الصفقات الخاسرة.

وانتهي التحقيق بحفظ القضية بالنسبة لرجال الحاشية.

وجاء تدخل فاروق في سير العدالة دليلاً على اشتراكه في هذه الصفقات الحرام، ومؤيداً لما ترامي إلي الناس في هذا الصدد، فاشتدت كراهية الشعب له، وتحولت الكراهية إلي سخط يوشك أن ينفجر ويعصف بعرشه.

حياته الخاصة

كان لحياة فاروق الخاصة أثرها في التمهيد للثورة، فقد كان بعيدة عن الفضائل والأخلاق القويمة، وعن الاستقامة عامة، كانت مجموعة من الرذائل والفساد تستفز الغضب والسخط.

كان من الناحية الشخصية والخلقية فاسد السلوك، يستنكر من الخليلات والعشيقات، وجلهن من النساء الساقطات،وأو الراقصات المستهترات، مما ينم عن نفسية وضيعة وشذوذ في الفساد.

ومن مظاهر هذا الشذوذ أنه لم يتورع غير مرة عن السطو على الأعراض والاغتصاب أو ما يشبه الاغتصاب.

وظهر إسفافه في السلوك الشائن أنه اصطفي بعض المنحطين من حثالة الحاشية، كحلاقه (جارو)، ومساعد الحلاق (بترو) وأمين سره في فساده (أنطونيو بولي وكان يسمي مدير الشئون الخصوصية للملك) ومدرب كلابه (كافانس) وغيرهم، فجعلهم بطانته الذين يصطحبهم في غدواته وروجاته، وكان منظرهم وهم يلازمونه في الأندية الليلية والفنادق والمقاهي يدعو إلي السخرية والاشمئزاز.

وإلي جانب هذه المخازى، كان يلعب القمار واستفحل فيه هذا الداء على مر السنين، حتي صار مدمناً عليه، ولم يعرف عن ملك آخر مثلما عرف عنه من المجاهرة بهذه الأفة والإكباب عليها في الأندية العامة، على ملا من الناس.

واشترت بعض الأندية بغشيانه إياها محاطاً بحثالة القوم، ولعبة الميسر في بعضها، كنادى السيارات، وكازينو الحليمة بالاس وملهي الإسكارابيه (الجعران)، وأوبرج الأهرام بالقاهرة، ونادى السيارات بالإسكندرية.

وكان رجال الحرس الملكي والبوليس السرى يحرسونه في كل مكان يأوى إليه، وكان منظرهم وهم يسهرون حتى الصباح حول أندية القمار التي كان يغشاها منظارً يدعو إلي الأسف العميق.

هذا عدا مجالس الميسر التي تعقد في بيوت بعض أصفيائه، ويتخلل مظاهر أخرى للفساد والمجون.

وكان لهذا السلوك أثره البعيد في سقوط سمعه فاروق وسخط الناس عليه وازدائهم إياه. ومن مظاهر استهتاره أنه كان يمضي بعض الأوراق الهامة ويصدر أوامره في شئون الدولة على موائد الميسر، أو في سهراته الماجنة وعلى مرأى ومسمع من جلسائه اللاعبين معه من حثالة القوم.

وقلما كان يقابل رؤساء الوزارات، بل كانوا يرسلون إلي القصر المراسيم والمذكرات بالطلبات التي تعرضونها عليه، وكان يعرضها عليه خادمة الخاص محمد حسن، فهو الذى كان

لـه حق الاتصـال الدائم بـه إلا بواسطة هذا الخـادم، أو أحد الخدام الخصوصـيين الذين يسمون بالشماشرجية، وفي ذلك قال احد رؤساء الديوان إن مصر تحكم بالخدام!

ولم يصل امتهان كرامة الحكم ووقاره إلي هذا الدرك الأسفل من الإسفاف وكان في رحلاته الماجنة بأوروبا يمضي مراسيم الدولة، وذهب إليه عبد الفتاح حسن حينما عين وزير دولة سنة ١٩٥١ إلي كابرى، حيث كان يلهو ويعبث، وحلف اليمين أمامه هناك!

انحدار سمعة فاروق في مصر والخارج

حينما انحرف فاروق نحو الرذيلة في حياته الخاصة، ترامت إلي الناس أنباء نزواته وصلاته غير الشريفة بخليلاته وعشيقاته، ثم إدمانه لعب القمار واصطفائه المنحطين والاشرار.

فساءت سمعته عند الشعب، وفقد محبة المواطنين وعطفهم، واجتمعت سيئاته في حياته الشخصية إلي مساوئه في الحكم، فانقلب الحب إلي سخط عام.

أما في الخارج فقد بدأوا يعرفون فضائح فاروق وابتذاله من افواه المطلعين عليها، ومن الصحف الأجنبية التي كانت تنشر بين حين و آخر طرفاً من هذه الفضائح، مما كان يبعث به إليها مراسلوها في مصر.

وزاد في انحدار سمعته في الخارج ورحلاته إلي أوروبا، فقد بلغ به الاستهتار مبلغاً لمي يصل إليه ملك من قبل وأخذت الصحف الأوربية والأمريكية تنشر أنباء هذه الرحلات، وما كان يصحبها من مجون وشذوذ وإسراف وصخب، وفضائح وتصرفات جنونية، وانكباب على موائد القمار في الفنادق والكازينوهات العالمية، وتحدثت الصحف عنه بأساليب لاذعة من السخرية والرزيلة فأساء فاروق إلي سمعة مصر، وكان عنواناً سيئاً لها في العالم.

وكان المصريون الذى يصطافون ويشهدون فضائحه في الخارج أو يسمعون بها أو يرأون أنباءها في الصحف، يتولاهم الخجل من أن تنحدر سمعة مصر في العالم إلي هذا الحد، وأن يمثلها ملك بهذا الاسفاف، وإذ كانت هذه الصحف والمجلات يمنع دخولها إلي القطر المصرى، فقد كان المصطافون يحتفظون خفية ببعضها، ويعودون بها إلي مصر، فيطلع عليها أصدقاؤهم وذووهم، وكان موضع الأسف والاشمئزاز، وكانت الحكومة تمنع دخول هذه الصحف إلي مصر، ولكنها لم تستطع أن تمنع نشر ما احتواته من الفضائح عن ملك مصر.

وقد تعددت رحلات فاروق إلي الخارج.

وكانت اولي رحلاته إلي جزيرة قبرص في أغسطس سنة ١٩٤٦، على ظهر اليخت (فخر البحار) وقد ذهب خصيصاً إلي هذا الجزيرة إذ كان على موعد هناك مع ممثلة السينما

ليليان كوهين (كاميليا) إحدى عشيقاته، وقد سبقته إليها، وشهد الناس اتصالاته الماجنة معها بالجزيرة، وفلاكت الألسن أنباء هذه الاتصالات ووصل صداها إلي مصر.

وفي هذه النزهة الغرامية عرج بجزيرة (رودس) في سبتمبر سنة ١٩٤٦، وهناك طار إليه إسماعيل صدقي رئيس الوزارة وقتئذ ليوقع على مراسم التعديل الوزارى الذى أدخله صدقي باشا في وزارته، وقد وقعها فاروق، كما وقع هناك أيضاً مراسيم إنشاء مجلس الدولة وتعيين محمد كامل مرسي رئيساً له، وتعيين مستشارى هذا المجلس ونوابه، ومراسيم الحركة القضائية، وقد وقعها جميعاً على طهر اليخت (فخر البحار).

وفي صيف سنة ١٩٥٠ سافر إلي فرنسا، يصحبه عدد ضخم من حاشيته المقربين إليه، وكان متنكراً باسم (فؤاد باشا المصرى) ولعله ظن أن تنكره بهذا الاسم يحجب فضائحه ومغامراته عن الأنظار، ولكنه كان حينما حل أو ارتحل ترقبه عيون المصيفين والصحفيين، وتنشر الصحف العالمية من أنباء مجونه واستهتاره ما يزرى بسمعة مصر. واتخذ من (دوفيل) بشمال فرنسا مصيفه الرئيسي) وجعل من كازينو هذه المدينة مكاناً للهوه وعبثه، ولعبه القمار، وكانت المدينة خلال إقامته مقصد الغانيات والراقصات وبنات الهوى يكملن الصورة المبذلة لعبثه ومجونه.

ونشرت صحيفة (فرانس سوار) الباريسية في أغسطس سنة ١٩٥٠ مقالاً عن مصيف دوفيل قالت فيه (إن المغنية الفرنسية أني بيرييه المجهولة في فرنسا والمشهورة في مصر (كذا) ستغني (أغنية النيل) التي وضعها الموسيقار جي لافارج والتي غنيت لأول مرة بالقاهرة في ملهي (اسكارابيه) أمام جمهور مختار من أهل الطبقة الراقية(كذا) وفي مقدمتهم فاروق.

وأني بيرييه هذه كانت إحدى عشيقات فاروق، وقد اتصل بها حين جاءت إلي القاهرة من قبل، وغنت أمامه فعلاً غير مرة في ملهي (إسكارابيه) وجاءت إلي دوفيل أثناء لهوه بها، وغنت أمامه في حفلاته الماجنة.

واستدعت حاشيته الراقصة المصرية (سامية جمال) فرقصت أمامه ايضاً في دوفيل. ووصف الصحف الفرنسية حفلاته الصاخبة وصفاً يزرى بكرامة مصر، وأسمت سامية جمال (راقصة ملك مصر) ونشرت حديثاً لأحد مديرى كازينو دوفيل لمناسبة اصطياف فاروق بها قال فيه إن دوفيل لم تشهد منذ عام ١٩٢٠موسماً ناجحاً كموسم هذا العام (١٩٥٠) وأن إيراد الكازينو بلغ من لعب القمار حوالي مائة ألف جنيه.

وكانت رحلته إلي فرنسا على ظهر اليخت (فخر البحار) الذى أقله إلي مارسيليا، ولبث في انتظاره حتي يعود من دوفيل، وقد انتقل فاروق من دوفيل إلي بعض المصايف الأخرى

بفرنسا، ثم قصد إلي (بيارتز) بجنوب فرنسا على الشاطي الأطلنطي وهي المدينة المشهورة بفندقها وكازينو القمار العالمي فيها، ثم قصد إلي (سان سباستيان) وعاد منها إلي بيارتز، ومنها إلي طولون على شاطيء البحر الأبيض المتوسط، حيث استقل اليخت (فخر البحار) إلي مدن الريفيرا فعرج بكان و(نيس) ثم (مونت كارولو) ذات الشهرة العالمية في القمار، والريفييرا الإيطالية، وحيثما حل كان يعكف على مجونه ومباذله، ثم عاد إلي مصر حوالي منتصف أكتوبر سنة ١٩٥٠.

وفي صيف سنة ١٩٥١ سافر إلي كابرى ثم إلي الريفيرا على ظهر اليخت (فخر البحار)، ومعه زوجته ناريمان، وكانا يقضيان شهر العسل، وفي صحبته ذلك العدد الضخم من حاشيته والمقربين إليه، وبلغ به الاستهتار وعدم الشعور بالمسئولية أن بدأ رحلته في يوم الرؤية لهلال رمضان، أى الشهر الذى تراعي فيه التقاليد الدينية، فخالف هو هذه التقاليد، وهو على رأس أمة عرفت بأنها زعيمة الشرق والإسلام، ولم تفارقه في هذه الرحلة نزواته ومفاسده، وكان يشاهد مصطحباً الغانيات في أوضاع مستهترة، ويقضي في مجونه معظم الوقت في الفنادق والكازينوهات الكبرى وحول موائد القمار.

كتاب المعارضة إلي فاروق

(١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠)

استفحلت مساويء فاروق، وذاعت تصرفاته المنافية للنزاهة والاستقامة، وتصرفات رجال حاشية الذين كانوا يعملون بوحي منه وبتحريضه.

وقد هال أقطاب المعارضة وقتئذ أن تنحدر أداة الحكم وسمعته إلي هذا الحضيض، فاجتمعوا وتداولوا فيما يجب أن يعلموه لعلاج هذه الحالة التي أخذت تتفاقم، فاتفقوا على أن يرسلوا إلي فاروق كتاباً ينددون فيه بهذا الفساد، ويطلبون منه أن يضع له حداً ويطهر له حاشيته ممن استغلوا مناصبهم، وأن يعود إلي الوضع السليم في الحكم، وهو أن الملك يملك ولا يحكم، وطلبوا تصحيح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملاً وعاجلاً، ومعالجة المساويء التي تعانيها البلاد، وأشاروا في كتابهم إلي أن الشعب قد صبر طويلاً على هذه المساويء، وأن هذا الصبر لا بد أن يكون له حد ينتهي إليه.

والكتاب وثيقة هامة من وثائق الحياة السياسية في ذلك العهد، وهو صيحة مدوية بمجاهرة فاروق وهو في أوج سلطانه وطغيانه باستنكار مساوئه ومساويء الحكم الذى كان له دخل كبير في إفساده، والكتاب في جرأته وقوته، لا يقل أهمية عن كتاب اعضاء الوفد الأوائل

إلي السلطان فؤاد في ٢ مارس سنة ١٩١٩ (قبيل شبوب ثورة سنة ١٩١٩. والذى أوردنا نصه في موضعه).

وكما نشرنا ذلك الكتاب، فإننا ننشر هنا كتاب المعارضة إلي الملك فاروق، قالوا:

(يا صاحب الجلالة:

(إن البلاد لتذكر لكم أياماً سعيدة كنتم فيها الراعي الصالح والرشيد، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها، والتفت حول شخصكم قلوبها، فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء، وما العهد ببعيد بحادث القصاصين، وقد انقذكم الله من مخاطر وهو أرحم الراحمين.

(واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث، ومن أسف أنها كلما اتجهت إلي العرش في محنتها، حيل بينه وبينها لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكاناً في الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فاساءوا النصح وأساءوا التصرف، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات، هي الآن مدار التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة جيشنا الباسل، حتي ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتماً عن تناولهم بحكم مراكزهم، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور، وأن النظام النيابي قد أضحي حبراً على ورق منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونيه سنة ١٩٥٠ التي قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلي، كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل مجلس نوانبا.

(ومن المحزن أنه تردت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساويء وغيرها من الشائعات الذائعات، التي لا تتفق مع كرامة البلاد، حتي أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة في الافواه، وأمست صحافة العالم تصورنا في صورة شعب مهين، يسام الضيم فيسكب عليه، بل ولا يتنبه إليه، ويساق كما تساق الأنعام، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلي مراجله، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون.

(يا صاحب الجلالة.

(لقد كان حقاً على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق، ولكنها درجت في أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية، بدعوى، (التوجيهات الملكية) وهو ما يخالف روح الدستور، وصدق الشعور. ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم، كما انها توهمت أن في رضاء الحاشية ضماناً لبقائها في الحكم، وستراً لما افتضح من تصرفاتها. وما انغمست فيه من سيئاتها– وهي لا تزال أشد حرصاً على البقاء في الحكم وعلى مغانمة منها

على نزاهته– ولهذا لم نر بداً من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله و الوطن، لا ابتغاء حكم ولا سلطان، وبرا بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذي يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال.

(يا صاحب الجلالة

إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منه إلي حد وإننا لنخشي أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض فيها البلاد غلي إفلاس مالي وسياسي وخلقي، فتنشر فيها المذاهب الهدامة، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيدز

(لهذا كله، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملاً وعاجلاً فتردد الأمور إلي نصابها، وتعالج المساويء التي تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور وطهارة الحكم، وسيادة القانون بعد استبعاد من اساءوا إلي البلاد وسمعتها، ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها، وفشلوا فشلا سحيقاً في استكمال حريتها ووحدتها ونهضته، حتي بلغ الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وامنها وأهدروا فوق هذا اقتصادها القومي، فاستفحل الغلاء إلي حد لم يسبق له مثيل، وحرموا الفقير قوته اليومي.

(ولا ريب، أنه ما من سبيل إلا إطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها، فيسير الحاكمون جميعاً في طريق الأمانة على اختلاف صورها، متقين الله في وطنهم ومتقين الله في سرهم وعلنهم.

(والله جلت قدرته هوالكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته، فيسير شعب الوادى قدماً إلي غايته).

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠

إمضاءات

إبراهيم عبد الهادى، محمد حسين هيكل، مكرم عبيد، حافظ رمضان، عبد السلام الشاذلي، طه السباعي، مطصفي مرعي، عبد الرحمن الرافعي، إبراهيم دسوقي اباظه، أحمد عبد الغفارن على عبد الرزاق، رشوان محفوظ، حامد محمود، نجيب إسكندر، زكي ميخائيل بشارة، السيد سليم،

وقد منعت الوزارة نشر هذا الكتاب وصادرت الصحف التي نشرته، وأذاع النحاس في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بياناً رداً عليه، وذكر في بيانه أن العريضة من ناحية الشكل جانبها التوفيق والصواب، بدعوى أن الموقعين عليها اختاروا لرفعها غلي جلالة الملك اليوم السابق لعودة جلالته من الخارج (أكتوبر سنة ١٩٥٠) وأنها (قدمت على ورق وبخط غير لائقين بما يرفع إلي أسمي مقام في البلاد)

وقال أنها من ناحية الموضوع حولت كلاماً معاداً،وأن الحكومة في غني عن أى رد جديد وأن ما أوردته بشا، التحقيق الجنائي الخاص باسلحة الجيش زعماً منها أنه قد تناول بعض تصرفات لرجال من الحاشية الملكية وأنه يخشي أن نقصر يد العدالة عن بلوغهم، فإن الحكومة ليس في وسعها أن تخوض في هذا الأمر لتقديم الأدلة الحاسمة على إفك ما يزعمون (كذا) نزلاً منها على قرار النيابة العامة بخطر النشر، واشار (إلي الرغبة الملكية السامية بأن تسير تحقيقات الجيش في مجراها الطبيعي) وأن هذه الرغبة جاءت حاسمة قاطعة لدابر الشائعات الخبيثة التي دأب البعض على إذاعتها عمداً لإثارة القلق في نواحي البلاد) وأن الحكومة وقد أفسحت من صدرها إلي اليوم لعل هذا البعض يعود إلي رشده ويدرك ما تضر به مصالح البلاد العليا من جراء هذه الخطبة المدبرة. إذا الحكومة بازاء هذا الإصرار لن تسكت بعد اليوم (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠) على هذا الإجرام السافر في حق البلاد.

وأول ما يلاحظ على هذا البيان أن النحاس يرد فيه على عريضة منعت الوزارة نشرها. وأن تبرع قبل أن ينتهي في قضية أسلحة الجيش بالجزم بأن ما نسب إلي بعض رجال الحاشية الملكية هو إفك يزعمه المعارضون. وهذا ولا ريب تدخل في مجرى التحقيق لا يجوز صدروه من السلطة التنفيذية.

وقد غضب فاروق على موقعي هذا الكتاب وظل ناقماً عليهم إلي ان نزل عن العرش.

الانحلال والانحدار في عائلة فاروق

اجتمع إلي مساويء فاروق في الحكم وفي حياته الشخصية ظهور الفضائح في عهده بين أفراد عائلته وأقرب الناس إليه.

كانت هذه الفضائح موجودة من قبل. ولكن في نطاق ضيق بحيث لم يلق الكثيرون بالهم إليها. أما في عهده فقدبرزت وتفاقمت، وصارت موضوع الأحاديث الخاصة والعامة ولعلك مسلك فاروق الشخصي كان مغرياً ومشجعاً لأفراد عائلته على الاستهتار وعدم المبالاة، وكان هو قدوة سيئة لهم في هذه الناحية.

ففي عهده تزوجت عدة أميرات من أجانب، وهجرن مصر، وأقمن مع أزواجهن في أوروبا وأمريكا، ومعظمهم من الأفاقين ونهازى الفرص. فساءت سمعة أسرة محمد علي بين الشعب.

ولم تحافظ والدته نازلي علي السمعة الحسنة والتقاليد القويمة، وقد اتهمها فاروق بأن لها علاقة بأحمد محمد حسنين، واستبان من حديث لها أنها تزوجته زواجاً عرفياً، وثبت أن فارقو بعد وفاة أحمد محمد حسنين ذهب غلي داره بحجة العزاء،وأخذ ينبش في أوراقه، وانتزع ورقة تدل الملابسات على أنها هي وثيقة زواجه بنازلي.

وساءت العلاقة بين فاروق ووالدته،وسافرت إلي أوربا في صيف سنة ١٩٤٦، ولم تعد إلي مصر.

والتقت حين وصلها إلي مارسيليا بافاق يدعي رياض غالي كان أميناً للمحفوظات بقنصلية مصر في مارسيليا واتدبته القنصلية ليكون في خدمة (الملكية) وليشرف على نقل حقائبها، ومن يومئذ لازمها، وصحبها إلي سويسرا فباريس فلندن فأمريكا.

ولما وصل إلي مصر نبأ هذه الصلة طلبت وزارة الخارجية من رياض غالي العودة إلي عمله في مرسيليا، فرفض الإذعان لطلب الوزارة، فأحالته غلي المعاش، فاستبقته نازلي في خدمتها، واتخذته سكرتيراً لها، وعوضته أضعاف مرتبه.

ولما استقر بها المقام في أمريكا زوجته من ابنتها فتحية في مايو سنة ١٩٥٠ وأعلن نبأ الزواج، فكانت ضجة وكانت فضيحة.

وقد طلبت الخاصة الملكية ستراً لهذه الفضيحة الحجر على نازلي، فقضي مجلس البلاد في ٣١ يوليه سنة ١٩٥٠ بالحجر عليها وتعيين ناظر الخاصة فيما عليها، ونزع وصياتها على بنتها فتحية، وبطلان زواج فتحية من رياض غالي والتفريق بينهما (ولخم ينفذ الحكم في شقة الأخير).

وأصدر فاروق في أول أغسطس سنة ١٩٥٠ أمراً بتجريد نازلي من لقب الملكة ومن الحقوق والمزايا التي تتعلق بهذا اللقب، ولم يفد كل ذلك في انتشال سمعة فاروق وعائلته من الحضيض الذى وصلت إليه، بل زاد في الزراية بهم جميعاً.

وبلغت الزراية أقصى مداها حين رحل فاروق إلي فرنسا بعد إصداره هذا الأمر، وأطلق لنفسه العنان في الإكباب على الشهوات والقمار، وازدادت فضائحه ذيوعاً.

الشعب ينشد الثورة

تفاقمت المساويء والخطيا في حياة فاروق العامة والخاصة، وتزايد تيار السخط عليه، وتحول إلي بركان يوشك أن ينفجر، فجاء الجيش واشعل البركان ومن ثم شبت الثورة.

فالمساويء التي عاناها الشعب من حكم فاروق، والسخط الذى كان يعتمل في النفوس ويستفز الشعور، جعل الشعب يتطلع إلي ثورة تنقذه من هذه المساويء، ولم يكن من سبيل إلي هذا الإنقاذ إلا بخلع فاروق، لأن كل الدلائل والبينات كانت مجمعة على أنه غير قابل للإصلاح.

ففاروق كان يسير في حكمه وفي حياته الشخصية إلي الهاوية، إلي النهاية المحتومة.

كان يدفع الشعب والجيش إلي الثورة دفعاً، وبدا كأنه يتعجلها، فقامت الثورة فعلاً، ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، واطاحت به وبعرشه وأسرته.

وقلما وجد ملك من الملوك الذين فقدوا عروشهم من ينطبق عليه بقدر ما ينطبق علي فاروق قول الشاعر:

أعطيت ملكاً فلم تحسن سياسته كذلك من لا يسوس الملك يخلعه

obeikandl.com

فهرس الكتاب

صورة المؤلف..... ٣

تقديم الكتاب ٤

مقدمة الطبعة الثالثة..... ٦

مقدمة الطبعة الثانية..... ٧

مقدمة الطبعة الأولي ٨

سلسلة تاريخ الحركة القومية..... ١١

الفصل الأول

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ والكفاح في القنال

الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦..... ٢٥

كانت الفرصة سانحة لتوحيد الصفوف..... ٢٥

أعددنا لكل شيء عدته.. ..... ٢٦

بواعث الإلغاء..... ٢٧

تقدير الإلغاء..... ٣٢

موقف بريطانيا حيال إلغاء المعاهدة..... ٣٢

مقترحات الدول الأربع ورفضها..... ٣٣

obeikandl.com

نصوص المقترحات الرباعية ٣٤
رفض هذه المقترحات ٤١
أحسنت الحكومة صنعا برفض هذه المقترحات ٤١
الكفاح في القنال ٤٣
روح الشعب ٤٥
انسحاب العمال المصريين من المعسكرات البريطانية ٤٦
إضرار المتعهدين والموردين ٤٧
معركة الإسماعيلية الأولي ٤٨
معركة بورسعيد الأولي ٤٨
احتلال كوبرى الفردان ٤٩
خريطة منطقة قناة السويس وشرق الدلتا ٥١
احتلال جمرك السويس ٥٢
عزل منطقة القنال وإقامة حكم عسكرى بريطاني فيها ٥٢
التهديد بقطع البترول ٥٥
كتائب الفدائيين ٥٥
معركة الإسماعيلية الثانية ٥٧
اتفاق أرسكين – غزالي ٥٩

obeikandl.com

جلاء العائلات البريطانية ٦٠
معركة السويس الأولي ٦٠
تجدد القتال في السويس ٦٢
تشيع جنازة الشهداء ٦٣
ضرب محافظة الإسماعيلية بالمدافع ٦٣
منع المظاهرات وإغلاق المدارس ٦٣
موقعة كفر أحمد عبده ٦٤
نتائج موقعة كفر عبده ٦٨
سحب سفير مصر في لندن ٦٩
اجتماع صلاح الدين– إيدن ٧١
تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي ٧٣
المظاهرات الصاخبة ضد فاروق ٧٤
تصريح الجنرال روبرتسن ٧٥
استمرار الكفاح في القنال ٧٦
محاولة اغتيال الجنرال إكسهام ٧٦
معركة أخرى في السويس ٧٧
الدكتور عزيز فهمي ٧٩

obeikandl.com

معركة أبي صوير ٧٩

معركة المحسمة ٧٩

حملات تفتيشية على القرى ٨٠

معركة التل الكبير ٨٠

ما كتبته الصحف البريطانية عن معركة التل الكبير ٨٢

في القرين ٨٢

احتلال التل الكبير ٨٣

اقتراب الإنجليز من القاهرة..... ٨٣

تجدد المظاهرات والاضطرابات في القاهرة..... ٨٣

تفاقم الحالة في الإسماعيلية..... ٨٤

مقتل راهبة أمريكية برصاص الإنجليز ٨٥

مجزرة الإسماعيلية ٨٦

شهداء البوليس في معركة الإسماعيلية ٨٩

تكريم الثورة لشهداء الإسماعيلية..... ٩١

الشهداء والضحايا ٩١

نبيل منصور ٩٣

شهيدات الكفاح..... ٩٤

obeikandl.com

شهداء الجامعة والشباب. ٩٤
عادل محمد غانم..... ٩٤
عباس سليمان الأعسر..... ٩٥
أحمد فهمي المنيسي..... ٩٥
عمر شاهين..... ٩٥
أحمد عصمت..... ٩٦
التجاوب بين الشعب والجيش ٩٧
الضباط الأحرار ٩٧
تجنيب الجيش الاحتكاك بالإنجليز ١٠٠
سياسة حكومة الوفد أثناء الكفاح في القتال ١٠٠
نتائج الكفاح في القنال..... ١٠٠

الفصل الثاني

حريق القاهرة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

مقدمات الحريق ١٠٤
حوادث الحريق ١٠٧
الشوارع والميادين التي اشتعلت فيها الحرائق ١٠٧
المحلات التي دمرتها الحرائق..... ١٠٩

obeikandl.com

من المسئول عن حريق العاصمة..... ١٠٩

هل للإنجليز أو القصر يد في حريق القاهرة؟..... ١١١

عن مسئولية فاروق..... ١١٣

عودة إلي التجاوب بين الشعب والجيش..... ١١٣

إعلان الأحكام العرفية وتعيين مصطفي النحاس حاكماً عسكرياً ١١٤

منع التجول في القاهرة..... ١١٥

إقالة وزارة النحاس ١١٦

الفصل الثالث

وزارت الموظفين

نظرة عامة ١١٨

وزارة على ماهر ١١٨

تعديلات في الوزارة..... ١١٩

وزارة تهدئة ١٢٠

سلفي العظيم ١٢٠

استمرار الوفد في التقرب إلي السراى ١٢١

قضية الجلاء..... ١٢٢

خفض الأسعار ومحاربة الغلاء ١٢٢

obeikandi.com

عودة الأمن والنظام..... ١٢٣
استقالة على ماهر..... ١٢٣
وزارة الهلالي ١٢٤
قضية الجلاء..... ١٢٥
تطهير أداة الحكم..... ١٢٥
إلغاء الاستثناءات ١٢٥
استثناء من الإلغاء ١٢٧
تأجيل البرلمان ١٢٧
حل مجلس النواب..... ١٢٨
تأجيل الانتخابات..... ١٢٩
استقالة الهلالى..... ١٢٩
وزارة حسين سرى..... ١٣١
وزارة الهلالي الثانية..... ١٣٢

الفصل الرابع

أسباب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

البيانات الأولى للثورة..... ١٣٧
الأسباب السياسية ١٣٧

obeikandl.com

اسباب تتعلق بالجيش ١٤١

الأسباب الاقتصادية ١٤٧

الأسباب الاجتماعية ١٤٨

الفصل الخامس

فاروق يمهد للثورة

نشأته الأولي ١٥٥

تربيته وتعليمه ١٥٧

ولايته الملك ١٥٨

زواجه الأول ١٥٨

زواجه الثاني ١٥٩

فاروق في الحكم ١٦٠

التوجيهات الملكية ١٦٦

من مظاهر طغيانه ١٦٧

في الشؤون الخارجية ١٦٧

سيطرته على الجيش ١٦٨

الشركات والرتب والألقاب ١٦٨

استغلاله الملك ونهمه إلي المال ١٦٨

obeikandl.com

مسألة فخر البحار وإصلاح المحروسة ١٧١

سرقاته من الأفراد ١٧١

سيف إمبراطورية إيران ونياشينه ١٧٢

خنجر سيف الإسلام..... ١٧٢

استغلاله حرب فلسطين..... ١٧٣

استقالة رئيس ديوان المحاسبة ١٧٣

استجواب مصطفي مرعي..... ١٧٣

إقصاء المعارضين عن مجلس الشيوخ..... ١٧٤

حياته الخاصة..... ١٧٥

انحدار سمعة فاروق في مصر والخارج ١٧٧

كتاب المعارضة إلي فاروق..... ١٧٩

الانحلال والانحدار في عائلة فاروق ١٨٢

الشعب ينشد الثورة..... ١٨٤

obeikandl.com

للمؤلف

حقوق الشعب:

يتضمن شرح المباديء والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان. طبع سنة ١٩١٢.

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشآته في أوروبا، ونشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية. طبع سنة ١٩١٤.

الجمعيات الوطنية:

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها، طبع سنة ١٩٢٢.

تاريخ الحركة القومية (في جزأين):

الجزء الأول: يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديثة وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلي التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر. وتاريخ مصر القومي في هذا العهد (الطبعة الأولي سنة ١٩٢٩).

الجزء الثاني: من إعادة الديوان في عهد نابليون إلي عهد ولاية محمد على(الطبعة الأولي سنة ١٩٢٩).

عصر محمد على:

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (في جزأين)

الجزء الأول: يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولي سنة ١٩٢٣).

obeikandl.com

الجزء الثاني: وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولي سنة ١٩٣٢).

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولي سنة ١٩٣٧)

مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال:

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ إلي سنة ١٨٩٢(الطبعة الأولي سنة ١٩٤٢)

مصطفي كامل: باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ إلي سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولي سنة ١٩٣٩).

محمد فريد:

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلي سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولي سنة ١٩٤١)

ثورة سنة ١٩١٩ في جزأين:

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلي سنة ١٩٢١ (في جزأين الطبعة الأولي سنة ١٩٤٦.

الجزء الأول: يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولي (١٩١٤ – ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة. وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحر إلي شبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم.

الجزء الثاني: وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر. والحوادث التي لا بستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة في مشروع ملنر. والتبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية.ونتائج الثورة في حياة مصر القومية.

في أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١) في ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلي وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولي سنة ١٩٤٧).

الجزء الثاني: تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلي وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولي سنة ١٩٤٨ – سنة ١٩٤٩).

obeikandi.com

الجزء الثالث: تاريخ مصر القومي من ولاية فاروق عرش مصر في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلي سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولي سنة ١٩٥١).

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢:

(الطبعة الأولي سنة ١٩٥٧)

الكفاح في القنال سنة ١٩٥١– حريق القاهرة سنة ١٩٥٢.

وزارات الموظفين – أسباب الثورة– فاروق يمهد للثورة

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢:

تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة:

من فجر التاريخ إلي الفتح العربي (طبع سنة ١٩٦٣).

تاريخ مصر القومي

من الفتح العربي حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتي (١٨٨٩ – ١٩٥١)

خواطرى ومشاهداتي في الحياة

شعراء الوطنية في مصر:

تراجمهم. وشعرهم الوطني. والمناسبات التي نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولي سنة ١٩٥٤.

مجموعة أقوالي وأعمالي في البرلمان: (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

اربعة عشر عاماً في البرلمان:

في مجلس النواب سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥

وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلي سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥)

obeikandl.com

كتب مختصرة

مصطفي كامل:

باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح. الشهيد محمد فريد: (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابي:

(الطبعة الأولي– يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغاني: (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦:

استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية:

(طبعة سنة ١٩٥٨ – ١٩٥٩)

مصر المجاهدة في العصر الحديث:

في ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب في عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه في العهود التالية إلي بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢.

(تحت الطبع)

مختاراتي من دواوين الشعراء في الجاهلية والإسلام.

obeikandl.com

رقم الإيداع ١٩٨٧/٣٦٠٢
الترقيم الدولي ISBN 977-02-2050-7

١/٨٦/٨٠

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

obeikandl.com